

الحيل وسد الذرائع وأثرهما في المعاملات المالية المعاصرة
(التوريق نموذجاً)

إعداد

طاهر محمد هاشم المساوي

A1211241M01

رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية
كلية الشريعة والقانون - جامعة الإنسانية
قدح دار الأمان - ماليزيا

٢٠١٧م / ١٤٣٨هـ

ملخص البحث

تناول هذا البحث مشكلة أن الحيل معاملها غير واضحة عند العلماء وحتى عند من نُقل عنه إنكارها وجد الباحث أنه يعود تارةً ويقول بها في بعض المسائل، وبما أن المعاملات المالية المعاصرة تعقدت وتعددت صورها جعل الكثير يعتبرها من الحيل المؤدية إلى الربا في مقابل من يعتبرها حياً جائرةً ومخارجاً تبعد عنه، إذاً فلا تزال بحاجة إلى الدراسة والتدقيق من منظور الفقه الإسلامي بمذاهبه الفقهية المعتمدة. وقد أثار الباحث عدداً من الأسئلة منها: ما مفهوم الحيل عند العلماء؟ هل هي محرمة أم في ذلك تفصيل؟ وما ضوابط العمل بالحيل وسد الذرائع؟ وهل التوريق حيلة وذريعة محرمة ومؤدية إلى الربا؟. هدفت هذه الرسالة إلى بيان مفهوم الحيل وسد الذرائع ومدى تأثيرهما في التوريق مع تكييف صور التوريق المعاصرة وفق أحكام المعاملات. ولقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الباحث بوصف المسائل الفقهية ثم تحليل ما اتفق عليه الفقهاء وما اختلف فيه مع الترجيح. ويسهم هذا البحث في مجال العلم من حيث أنه أظهر دور الشريعة الإسلامية في تعاملها مع المعاملات المالية المعاصرة مثل التوريق ووضع البدائل الموافقة مع قصد الشارع في حفظ المال وتنميته. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها إن التوريق بجميع صوره المعاصرة حيل وذريعة إلى الربا المحرم شرعاً وأنه لا يخلو من أن يكون بيع الدين لغير من هو عليه الذي قال عنه العلماء بتحريمه. وقد أوصت هذه الرسالة بالمزيد من الكتابات العلمية في فقه المعاملات المعاصرة، وكشف الخداع الذي تمارسه البنوك مع إيجاد البدائل لها.

ABSTRACT

This research comprises three sections; Introduction, three chapters and a conclusion. The problems encountered in the making of this research are tricks which are not clear and unknown to the scholars. Even those who were quoted denying them, you will find that they still mention them in other matters. Also, contemporary financial transactions have become very complicated and have different forms. It has thus driven many of the scholars to give them a second thought and consider them among the tricks which lead to usury and there are others which are considered helpful in avoiding usury. Therefore further studies need to be carried out in order to understand them according to the Islamic jurisprudence. The researcher has raised a number of questions in this matter which includes the following; what is the concept of these tricks to the scholars? If the tricks are not acceptable, or if there is still need for further clarification and jurisdiction, what are the loopholes of using these tricks, and their plug loopholes? And how has securitization become a trick which is haram and leads to usury? This study aims to make clear the concept of these tricks, their plug loopholes and their effects on securitization of contemporary images in accordance with the fiqh transactions and provisions. The researcher has followed a descriptive and analytical approach on the doctrinal issues of the scholars and based his arguments on what has been agreed and disagreed and declared his opinion on what suits the situation best. This research contributes in the field of science, and it has opened up its contribution to the role of Islamic law in dealing with the contemporary financial transactions such as securitization and developments of alternatives which are acceptable in Islamic law in the process of saving wealth and investing it. It has showed the securities of all contemporary forms of tricks and a pretext to usury which are forbidden in Islam. Also, it is not free from the sale of debt which the scholars have declared it haram (proscription). It has also recommended further scientific literature in the fiqh of today contemporary transactions and revealing the deception which are practiced by banks and finding alternatives of such.

فهرس الموضوعات

أ	ملخص الرسالة عربي
ب	ملخص الرسالة إنجليزي
ج	إقرار
د	كلمة الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
1	المقدمة
3	أسباب اختيار الموضوع
3	أهمية الموضوع
4	مشكلة البحث
4	أسئلة البحث
5	الدراسات السابقة
7	منهج البحث
10	خطة البحث

16	الفصل الأول: الحيل حقيقتها ونشأتها وأقسامها
17	المبحث الأول: تعريف الحيل ونشأتها ومصنفاتها
18	المطلب الأول: تعريف الحيلة لغةً
21	المطلب الثاني: تعريف الحيلة اصطلاحاً
24	المطلب الثالث: نشأة الحيل وتطورها
29	المطلب الرابع: أشهر الكتب المصنفة في الحيل
32	المبحث الثاني: أقسام الحيل عند الفقهاء
32	أولاً: تقسيم الحيلة باعتبار الوسيلة والمقصد
34	تانياً: تقسيم الحيل باعتبار الحكم الشرعي لها
39	المبحث الثالث: أقوال العلماء في حكم الحيل وأدلتهم
40	المطلب الأول: أقوال العلماء في الحيل
42	المطلب الثاني: أدلة القائلين بجواز الحيل
51	المطلب الثالث: أدلة القائلين بتحريم الحيل
61	المطلب الرابع: بيان المذهب المختار
65	المبحث الرابع: ضوابط العمل بالحيل في الشريعة الإسلامية

70	المطلب الأول: ضوابط العمل بالحيل في الفقه
70	المطلب الثاني: ضوابط الناظر في المعاملات المالية
73	المبحث الخامس: آثار التحايل على الأحكام الشرعية
76	الفصل الثاني: سد الذريعة مفهومها وأقسامها ونموذج تطبيقها
78	المبحث الأول: مفهوم سد الذريعة
79	المطلب الأول: سد الذريعة لغة
81	المطلب الثاني: مفهوم سد الذريعة اصطلاحاً
85	المبحث الثاني: أقسام سد الذرائع
86	المطلب الأول: تقسيم القرابي
89	المطلب الثاني: تقسيم الشاطبي
92	المطلب الثالث: تقسيم ابن القيم
95	المطلب الرابع: توضيح وبيان حول أقسام سد الذرائع
97	المبحث الثالث: الذرائع في المذاهب الفقهية ونماذج تطبيقية
98	المطلب الأول: الذرائع عند الحنفية
100	المطلب الثاني: الذرائع عند المالكية

103	المطلب الثالث: الذرائع عند الشافعية
107	المطلب الرابع: الذرائع عند الحنابلة
109	المبحث الرابع: حجية قاعدة سد الذرائع
110	المطلب الأول: حجية قاعدة سد الذرائع
124	المطلب الثاني: الفرق بين الحيلة والذريعة
126	المطلب الثالث: ضوابط العمل بسد الذرائع
129	المطلب الرابع: قرارات مجمع الفقه الإسلامي حول العمل بسد الذرائع
131	الفصل الثالث: مفهوم التوريق ونماذج تطبيقاته
132	المبحث الأول: حقيقة التوريق ونشأته
133	المطلب الأول: مفهوم التوريق
136	المطلب الثاني: نشأة التوريق وتطوره
138	المبحث الثاني: آلية عملية التوريق
149	المبحث الثالث: حاجة الاقتصاد إلى السيولة بالتوريق وضوابطه
150	أولاً: دوافع وأهداف عملية التوريق
155	ثانياً: الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك الشرعية

160	المبحث الرابع: خطورة الدين وآثاره
163	المطلب الأول: مفهوم الدين
165	المطلب الثاني: موقف الإسلام من الدين
166	المطلب الثالث: خطورة الدين وآثاره
168	المبحث الخامس: حكم التوريق
169	أولاً: توريق الدين النقدي
170	ثانياً: توريق مديونية السلع
171	المبحث السادس: حكم الأوراق المالية الصادرة بالتوريق
176	المطلب الأول: حكم الأسهم الصادرة بالتوريق.
180	المطلب الثاني: حكم صكوك الملكية الصادرة بالتوريق.
182	المطلب الثالث: حكم السندات الصادرة بالتوريق.
184	المبحث السابع: أهم صور التوريق المعاصرة
186	المطلب الأول: مفهوم الأوراق التجارية وحكمها
187	المطلب الثاني: مفهوم حسم الفواتير وحكمها
180	المطلب الثالث: مفهوم بيع التدفقات النقدية وحكمه

182	الطلب الرابع: الفوترة (Factoring)
184	الطلب الخامس: المقابلة
186	الطلب السادس: بيع الجاهلية
187	المبحث الثامن: البدائل الشرعية للتوريق
193	الخاتمة وأهم النتائج
196	التوصيات
197	قائمة المصادر والمراجع